النحو وعلاقته بالعلوم الشرعية

أ. ذهبية بورويس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1-تعريف النحو:

تعددت وتنوعت تعريفات النحو العربي، ليدل هذا الأمر على عناية العلماء بهذا العلم، لما له من أثر بيّن في شتى العلوم، على اختلاف مقاصدها، ولعل خير تعريف حدّد معنى هذا العلم لُغَةً واصطلاحا قول ابن جنّي «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها... وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثُمَّ خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[1].

ووظيفة النحو العربي لا تقتصر على ضبط الكلمات، ومعرفة المرفوع والمنصوب، والمجرور، المبني والمعرب، وإنما تتسع إلى توجيه النصوص، والتحكم في دلالاتها ومقاصدها، فلا يمكن أن تقرأ نصًّا، وأن تصوغ فقرة، إلا وتسلك معها ضوابط وقواعد، تُظهر من خلالهما المعاني دون لبس أو غموض.

فأدوات هذا العلم، لم يُعثر عليها اعتباطًا أو ارتجالاً، وإنما كانت وليدة استقصاء، وحذق داما زمنًا طويلاً أقرهما كتب الطبقات والتراجم فالزبيدي يقول: «ولم تزل الأئمة من الصحابة الراشدين ومن تلاهم من التابعين، يحضُّون على تعلّم

العربية وحفظها، والرعاية لمعانيها، إذ هي من الدّين بالمكان المعلوم، فيها أنزل الله كتابه المهيمن على سائر كتبه، وبها بلّغ رسوله عليه السلام وظائف طاعته وشرائع أمره ونهيه»[2].

فالنحو العربي علم انبنى وفق منهج حكمت مساره قرونٌ طويلة من الزمن فكانت قضاياه الكلية غير مجردة من غايتها[3] لقد استخرج المتقدمون هذا العلم «... من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة»[4].

2-فائدته:

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنّ الغرض من النحو ليس مجرد قوانين وموضوعات تحفظ فتتبع، إنما هو طائفة من خصائص اللغة، يكشف عنها الإعراب الذي عدّ مزية وتفردا خصت به هذه اللغة وكما ذهب ابن قتيبة فقد جعله الله «... وشيا لكلامها وجلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين... ولو أنّ قائلا قال: هذا قاتل أخي بالتنوين، وقال آخر، هذا قاتلٌ أخي بالإضافة، لدلّ التنوين على أنّه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنّه قتله»[5].

لقد بذل علماء النحو جهودا كبيرة في استنباط القواعد من مصادرها الرئيسة، حفاظا على هذه اللغة من فشو اللحن فيها[6]، وكانت هذه المصادر كاشفة لطبيعة اللغة على فطرتها وسلامتها، وصار تعلّم النحو وتحصيله ضرورة لمعرفة وانتحاء سنن العربية، وأساليب العرب في الكلام ليتوصل من يريد الأخذ بنصوصها نطقا وكتابة وتأويلا إلى إدراك المعاني، والمقاصد على حقيقتها، وهذا ما ذهب إليه ابن جني حين قال «...وليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ إليها»[7].

لقد كانت إرادة امتلاك اللغة مطلبا واجبا لإدراك مقاصد القرآن الكريم والسنّة النبوية دون تضييق عرقي أوجغرافي، ولذلك ارتبط النحو بشرف الغاية التي

تتوجه إلى تقويم كتاب الله عزوجل «... الذي هو أصل الدين والدنيا المعتمد، ومعرفة أخبار النبي ρ وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة»[8].

فالنحو هو الوسيلة الأولى في تحقيق المعاني، ولا تقوم العلوم الأخرى إلا على هذه الوسيلة المرشدة للصواب والحقيقة، والعلم بها أصل لا بد منه، والافتقار إليها يوقع في اللحن الذي تغيب به المعاني، وتتداخل معه المقاصد، وخير دليل على ذلك ما نقل إلينا من أنّ رجلا لحن بحضرة الرسول –عليه الصلاة والسلام– فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضلّ»[9][10].

وممّا لا شك فيه أنّ الجهل بمواقع الكلم ضلال، بخاصة إذا كان النّص من الكتاب العزيز، الذي نزل بلسان عربي مبين، ليهدي الناس ويرشدهم، وتكاد تتفق الروايات على أنّ النحو وضع لتفادي اللّحن الذي عد في مرتبة اقتراف الذنب عند القدماء قال ابن فارس «وقد كان الناس قديما يجتنبون اللحن فيما يكتبونه ويقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب»[11]، فليس غريبا إذن أن يكرم المرء إذا لم يقع فيه وفي ذلك يقول إسحاق بن خلف النهرواني.

النحو يُصلح من لسانِ الألْكنِ والمرءُ تكرِمُه إذا لم يَلْحَنِ
وإذا طلبت من العلوم أجَلّها فأجلُّهَا منها مقيمَ الألسن[12]

ولأهمية النحو في إبانة الفوارق بين المعاني أصبح هذا العلم سابقا ومقدما على سائر العلوم احترازا من انعدام التفاهم بإقامة الكلام على حقيقة مقصده ولذلك ذهب العلماء القدماء إلى أولية تحصيل النحو لأنه تقويم واستيعاب فقال أبو الطيّب اللغوي: «...واعلم أنّ أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلّم الإعراب...»[13].

حثّ العلماء على الأخذ بأسباب هذا العلم متكاملا خوفا من ذهاب اللغة وفساد الكلام ويذهب ابن خلدون إلى تقديمه على سائر أركان علوم اللسان الأربعة، وهي اللغة والنحو والبيان والأدب «والذي يتحصل أنّ الأهم المقدم منها هو النحو،

إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيُعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، لجهل أصل الإفادة»[14].

وإذا كان أصل الإفادة[15] ينطلق من فهم وتدبر كتاب الله عز وجل، فقد كان للنحاة صلة وثيقة وراسخة بالعلوم التي انبنت على النص، يتعيّن ذلك من الكشف عن علاقة علم النحو بعلوم الشريعة من تفسير وحديث شريف وقراءات قرآنية وفقه، ولهذا قال ابن خلدون: «إنّ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب، ونقلتها من الصحابة والتابعين عرب، وشرح مشكلاتها من لغاتهم، فلابد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة»[16].

3-النحو وعلاقته بالتفسير

لا أحد ينكر مدى مساهمة النحاة في خدمة النص القرآني بالوقوف على مظاهر الإعجاز فيه، وإعراب ما أشكل منه عليهم، وقد أثبتت كثير من المصادر الأولى، دعوة الرسول عليه الصلاة والسلام لامتلاك وسيلة إعراب الكلام حتى يتسنى للعلماء إعراب القرآن الكريم فقال: «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن»[17].

فإذا كان الإعراب هو الفارق بين المعاني فالمتعمد جهله والزهد فيه صادٌّ عن كتاب الله العزيز وإلى هذا ذهب عبد القاهر الجرجاني حينما دعا إلى تحصيل ملكة النحو حتى لا تنغلق النصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف على الفهم[18].

فأول غايات النحو هو فهم القرآن الكريم ومقاصده ومعانيه، ولذلك ذهب الصحابة -رضوان الله عليهم- إلى السعي إلى تعلّم ما يُمكّن قارئ القرآن من فهمه وتدبره فقال أبو بكر الصديق τ «تعلّمُ إعراب القرآن أحبّ إلينا من تعلّم حروفه»[19]، لأنّ إعراب القرآن هو الوسيلة لإدراك معانيه، لأنّ الله سبحانه وتعالى قال في محكم تنزيله: [إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا] [يوسف، 2]، وقال تعالى كذلك [وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنْ الْمُنذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ] [الشعراء، 192-195].

وفي ضوء هذه الدلالات التي تقرّ بعربية القرآن الداعية إلى الإبانة ودقة تحري المعاني في الكشف عن «المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني»[20]. فالعلم بالنحو ومعرفة قوانينه من الحاجات الأولى للمفسر «لأنّ المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بد من اعتباره»[21].

وتكاد تكون موضوعات النحو، وأبوابه المتكاملة مطلبا واجبا على المفسر في معرفة أحكامها وضوابطها، كأسلوب دقيق في فك مقفلات النصوص؛ ومن أمثلة ذلك، بابُ حروف المعاني، وهي من مباحث النحويين وقد عدها العلماء من فروع علم التفسير التي يجدر بالمفسر أن يعرفها ويقف على دلالاتها، قال السيوطي في حديثه عن أدوات المفسر هذا «في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر، وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف»[22]، وحروف المعاني جزء من كلٍّ عنى به النحويون وألفوا فيه قصد إيجاد أدوات ميّسرة لإدراك وفهم معاني النصوص الشرعية ومقاصدها، ولذلك ذهب النحويون إلى بيان أنّ الغاية من تأليفهم هو فهم كتاب الله العزيز الحكيم، فقال ابن هشام: «فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وتجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيّه المرسل، فإنّهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب»[23].

وممّا يروى مستدلا به على أهمية الإعراب في الكشف عن المنغلق من المعاني الكامنة فيه والتثبت من صحتها أنّ أعرابيا قدم المدينة في خلافة عمر بن الخطاب τ فسأل أن يقرأ عليه شيئا من القرآن الكريم فأقرأه رجل سورة براءة فقال: [أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ] [التوبة 03] بكسر اللام لحنًا فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرا منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه فقال له: أتبرأ من رسول الله، فحكا له الأعرابي ما حدث، وردد ماتلا عليه الرجل، فقال له عمر τ ليس هكذا يا أعرابي فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟

فقال: أنّ الله برئ من المشركين ورسولُه بضم اللام، فقال الأعرابي: فأنا -والله- أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه، وبعد ذلك أمر عمر τ ألا يقرئ القرآن إلاّ عالم بالنحو واللغة[24].

أمّا رفع لام "رسوله" في الآية الكريمة فعلى الاستئناف، وتقدير الكلام ورسوله بريءٌ من المشركين، ولا يجوز الجر، لأنّ البراءة تقع على المشركين، وعطف الرسول عليه الصلاة والسلام عليهم، بطلان وضلال.

وهذه القصة كما أوردها كتب الطبقات تشير بوضوح إلى دور الخلفاء الراشدين في التشديد على تحرّي الصواب، والاحتراز من اللّحن، والتثبت من سلامة القرآن قراءة ومعنى، فعمر بن الخطاب قال: «لأن أقرأ فأخطئ أحبُّ إليّ من أن أقرأ فألحن، لأنّي إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت»[25].

والواضح أن المقصود من الخطأ هو السهو[26] لفظاً ونطقاً، لا الجهل بمواقع أجزاء الكلام الذي قد يترتب عليه الزيغ والضلال، وإلى هذا الأمر ذهب ابن قتيبة حينما استدل على علاقة علم الإعراب بتفسير كلام الله سبحانه وتعالى فقال: لو أنّ قارئا قرأ : [فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ] [يس 76]. وترك طريق الابتداء بإنّا، أعمل فيها بالنصب على مذهب من ينصب أنّ بالقول، كما ينصبها بالظنّ -لقلب المعنى، وأزاله عن طريقته، وجعل النبي υ محزونا لقولهم إنّ الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمّده، وضربٌ من اللّحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يُجوزُوا فيه»[27].

فالإعراب كظاهرة جوهرية وعملية في النحو العربي هو الذي يعمل على تجلية الأغراض الكامنة في كلام الله سبحانه وتعالى «ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسّه، وإلاّ من غالط في الحقائق نفسه»[28]. ولذلك سعى علماء كثيرون إلى وضع مصنفات اتخذت النحو واللغة منهجا في تفسير القرآن الكريم نذكر على سبيل المثال لا الحصر،

معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، والكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي...

4-النحو وعلاقته بالقراءات القرآنية

إنّ القراءة القرآنية هي" اختلاف ألفاظ الوحي المذكور، في كتبة الحروف وكيفيتها من تخفيف أو تثقيل وغيرها»[29]، وهذا الاختلاف يعدّ مظهرا من مظاهر التّنوع في أداء القرآن الكري،م لأنه يستند إلى ضوابط أجمع عليها العلماء وجعلوها شروطا لصحة القراءة فما كان للنحو إلاّ أن يرد في الاستدلال على صحة القراءة، فبعد صحة السند إلى الرسول ρ وموافقة رسم المصحف لا بد أن تكتمل صحة القراءة بموافقتها وجها من وجوه العربية[30]، فحريّ إذن بالمتخصص في هذا العلم أن يكون على معرفة بالعربية فما الوجه من وجوهها إلاّ حُكم أو مسألة مما له علاقة بأبواب النحو كلها، ولذلك كان للنحويين دور كبير في توجيه القراءات القرآنية والرجوع إليها في إثراء قضايا النحو، وفك مسائله ممّا استعصى وأغلق على الأفهام. ولأن القراءات القرآنية أوثق وأصح متنا وسندا، فقد دفعت بالعلماء إلى الاستناد إليها في تقعيد الأصول وضبط كثير من الفروع، لأنها أكسبت اللغة مرونة واتساعا بخاصة وأنّ شرعية السنة قد جعلت من مصدر القراءات رافدًا لا ينضب في التواصل مع قضايا النحو العربي، فالقراءة دائما «سنّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[31]. ولذلك احتوى النحو كل القراءات بما فيها الشاذة، و لم يكن مبدأ المفاضلة بين القراءات إلاّ من حيث منهج الضبط وسلم الشروط، أمّا القياس فقد تعامل مع هذا المصدر دون تعسف قال السيوطي: «أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء، أكان متواتر أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته، يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتجّ بالمُجمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه»[32].

فعلاقة النحو بالقراءات مطلب منهجي، لا يمكن الاستغناء عنه، لأنّ القراءة مصدر من مصادر الاحتجاج والتوثيق نستند إليه في تحقيق المعاني، والأغراض الكامنة في النصوص القرآنية، وفي توجيه منطق وسلامة الكلام الذي نزن به أمور الدنيا والدين في طلب المقاصد، فلا نحيد عن كلامه عز وجل ولا ينكر علاقة النحو بالقرآن إلاّ جاحد، فالنحو من أدوات ضبط القراءة التي تؤخذ وفق علم «...يبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة، ومباديه مقدمات تواتريه، وله أيضا استمداد من العلوم العربية، والغرض منه تحصيل ملكة ضبط الاختلافات المتواترة، وفائدته صون كلام الله تعالى عن تطرق التحريف والتغيير»[33].

ولا يخفى على متتبعي هذا العلم أنّ أئمة القراء كان فيهم علماء برعوا في النحو واللغة كالكسائي وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما؛ وقد تضافرت جهودهم في إثراء الدرس النحوي بأدلة الاحتجاج، ومرونة التراكيب وتنوعها، وممّا يوضح هذا الأمر أكثر ما رواه لنا الزبيدي قائلا: «كان عيسى وأبو عمرو يقرءان [يا جِبَال أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ] [سبأ 10] بالنصب، ويختلفان في التأويل؛ كان عيسى يقول: هو على النداء، كما تقول: يا زيدُ والحارث، لما لم يمكنه، ويا الحارثَ، وقال أبو عمرو: لو كان على النداء، لكان رفعًا، ولكنها على إضمار، وسخّرنا الطير لقوله على إثر هذا [وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ] [سبأ 12]»[34].

5-النحو وعلاقته بالحديث النبوي الشريف

تكاد تتفق مصادر النحو التي تحدثت عن الغاية من التأليف في هذا العلم على أن الدافع الأصل هو خدمة القرآن الكريم وسنة نبيه الكريم، وتتمثل هذه السنة كما يذهب الزجاجي إلى معرفة أحاديثه ρ «وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنّه لا تُفهم معانيها على صحة إلاّ بتوفيتها حقوقها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه ρ وكلامه»[35]. وهذا هو ما عناه ابن هشام الأنصاري حينما جعل علم الإعراب من الوسائل التي يتضح بها معنى حديث نبيه المرسل[36]، وقد تحدثت كثير من

كتب اللغة عن فصاحة الرسول -عليه الصلاة والسلام- وسلامة لغته وبيانه، ومما ينقل عنه قوله: «أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنّى لي اللحن»[37].

إن كلام الرسول -عليه الصلاة والسلام- يمثل أعلى درجات الفصاحة بعد القرآن الكريم، فهو مصدر للتشريع كما هو مصدر للاحتجاج والتوثيق، ولذلك لا بد للمختصين والمتبعين لهذا المصدر من وسيلة تحصيله والوقوف على دلالاته وصحته عن طريق معرفة النحو. ولكي لا تضطرب المقاصد وتضعف القواعد فمنهج رواية الحديث وتحري سنده جعله مصدرا من مصادر التوثيق اللغوي إلى جانب القرآن الكريم، وقراءاته وكلام العرب[38]. شعرا ونثرا، وإلى ذلك ذهب ابن فارس في باب القول في حاجة أهل العلم والفُتيا إلى معرفة اللغة العربية «فالعلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنّة والفُتيا بسبب، حتى لا غنى بأحد منهم عنه...»[39].

لقد دعا الرسول -عليه الصلاة والسلام- إلى الأخذ بأسباب العربية وأساليبها فأثنى على من امتلك إرادة إصلاح الكلام ولا يكون ذلك إلاّ بضوابط معينه مما يفقه نحوا فقال -عليه الصلاة والسلام «رحم الله امرأ أصلح من لسانه»[40]، ولذلك كان المحدثون يتحرون صحة الأحاديث من جهة النحو، لأنّ الرسول ρ أفصح العرب لسانا وأقواهم بيانًا، وأفقههم بالعربية وأساليبها[41]. ولذلك عدّ اللّحن في الحديث من علامات النظر والتفقه في صحته قال حمّاد بن سلمة «من لحن في حديثي فقد كذب عليّ»[42]. ولعل خير دليل على حاجة علم الحديث إلى النحو ما نقلته كتب الطبقات عن لحن سيبويه في حديث كان دافعه في طلب النحو وتحرجه من مخالفة الصواب، فرُوي أنّ سيبويه كان يستملي الحديث على شيخه حماد بن سلمة وكان شديد الأخذ، فبينما هو يستملي قول النبي ρ «ليس من أصحابي إلاّ من لو شئتُ لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»[43]، فقال سيبويه ليس أبو الدّرداء، وظنه اسم "ليس" فقال حمّاد: لحْنْتَ يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنّما -ليس- هاهنا استثناء؛ فقال: لا جَرَم سأطلبُ علمًا لا تُلحِنُني فيه، فلزم الخليل بن أحمد فبرُع.

وهذه الرواية تكشف عن ضرورة التماس أدلة صحة الحديث الشريف من النظر في لفظه مرتبًا بما تقتضيه سلامة منطق رسول الله -عليه الصلاة والسلام-؛ والأمر نفسه اتبعه النحويون حينما اتخذ كثيرٌ منهم هذا المصدر حجّة في سند قاعدة أو دعم تخريج يخص مسائلهم وقضاياهم في الإعراب ولذلك كانت كتب إعراب الحديث[44] معينًا متواصل العطاء في إثراء المادة اللغوية والحديثية ومن المسائل التي نذكرها على سبيل التمثيل لا الحصر ما ذكره ابن مالك في «أنّ (عدّ) قد توافق (ظنّ) في المعنى والعمل، ومنها قول بعض الصحابة ψ «جاء جبريل إلى النبي ρ فقال : ما تعدّون أهل بدر فيكم؟ قال: من أفضل المسلمين»[45]، قلتُ: في هذا الحديث شاهد على أن (عدّ) قد توافقُ (ظنّ) في المعنى والعمل. فـ(ما) من قوله: ما تعدون، أهل بدر، استفهامية في موضع نصب مفعول ثان، وأهل بدر مفعول أول، وقدم المفعول الثاني لأنه مستفهم به والاستفهام له صدر الكلام.

وإجراء (عدّ) مجرى (ظنّ) معنى وعملاً، مما أغفله أكثر النحويين وهو كثيرٌ في كلام العرب»[46].

6-النحو وعلاقته بالفقه:

إنّ علم أصول الفقه متوقف على معرفة العربية لأنها لغة القرآن والسنّة، ولذلك فالفقيه ملزم بمعرفة النحو ولا بد له كما يقول ابن حزم «...أن يكون نحويًا لغويًا، وإلاّ فهو ناقص، ولا يحلُّ له أن يفتي»[47]، فالنصوص مقيدة بدلالات ومعان لا يكشف عنها سوى الإعراب، ومعرفة أحكامه وضوابطه من خلال أبواب النحو متكاملة، فبابٌ كباب حروف المعاني في كتب ومصنفات النحو يُعد من المطالب الواجبة على الفقيه ولذلك أفرد لها علماء أصول الفقه حديثا في مصادرهم[48] مما دفع بعلماء النحو إلى التفصيل في الحديث عنها فقال ابن فارس: «رأيت أصحابنا الفقهاء يضمّنون كتبهم في أصول الفقه حروفا من حروف المعاني؛ وما أدري ما الوجه في اختصاصهم إيّاها دون غيرها، فذكرت عامة حروف المعاني رسما واختصارا»[49]، أمّا

المرادي فقال: «فإنّه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه، مبنيا أكثرها على معاني حروفه، صُرفت الهمم إلى تحصيلها ومعرفة جملتها وتفصيلها...»[50].

ومعرفة الفقيه لباب حروف المعاني جزء من معرفة نحوية شاملة لأنّ الفُتيا كما يذهب ابن فارس في حاجة إلى العلم بالعربية كليات ودقائق دون الأخذ بجزء وترك آخر، فالأحكام تستنبط من النصوص، والنصوص لا بد أن تستند إلى ضوابطها كما رسمها لها النحو دون شطط أو وزيع، ولا يمكن للحكم الفقهي إلاّ أن يستند إلى قراءة نحوية واعية فيها نظر وتثبت روى الزبيدي عن أبي عمر الجرمي قوله: «أنا منذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه... وذلك أنّ أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلّم منه النظر والتفتيش»[51].

فمن أراد استنباط الحكم من النص، و لم يكن عالما بالعربية وبقوانينها النحوية، فإنّه قد يضل الطريق في حكمه، لأنّ «أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنّما استهواه واستخف حِلمه، ضعفُه في هذه اللغة الكريمة الشريفة»[52]، ولننظر إلى ابن هشام كيف جمع بين النحو والفقه في هذه المسألة فبنى الحكم الشرعي على توخي الدليل النحوي فقال عن مجيء أو بمعنى إلاّ:

«والثامن: أن تكون بمعنى إلاّ في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار "أن" كقولك لأقتلنّه أو يسلمَ وقوله:

وكُنتُ إذا غمزْتُ قناةَ قومٍ كَسرتُ كعوبَها أو تستقيمَا[53]

وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: [لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً] [البقرة 235، 236]، فقدر (تفرضُوا) منصوبا بـ "أن" مضمرةً لا مجزومًا بالعطف على (تموسهُنّ) لئلا يصير المعنى لا جُناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهنّ في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنّه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف

المسمى، فكيف يصح نفي الجناح عن انتفاء أحد الأمرين؟ ولأنّ المطلقات المفروض لهن، قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى: : [وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ][54]، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كان (تفرضو) مجزومًا لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويين في الذكر، وإذا قدرت أو بمعنى "إلاّ" خرجت المفروض لهنّ عن مشاركة الممسوسات في الذكر ...»[55].

إنّ استنباط الحكم الشرعي من النّص موقوف أولا على معرفة الفقيه بمسائل النحو فالنّص مغلق إلى أن يمتلك من أراد الوقوف على مقصده، المقدرة على التصرف في توجيه دلالته وأغراضه وذلك بالأخذ بأسباب النحو وهي مفاتيح النصوص.

الهوامش:

[1]-ابن جني، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت)، ج1، ص34.

[2]-الزبيدي، طبقات النحويين واللّغويين ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، ص41.

[3]-محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي،ط1، دار العلوم العربية، بيروت، (1407هـ-1987م)، ص5.

[4]-ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1408هـ-1988م)،ن ج1، ص35.

[5]-ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، (1393هـ1973م)، ص14.

[6]-انظر: كتب الطبقات وتراجم النحويين واللغويين وما ألف في دوافع نشأة النحو العربي.

[7]-الخصائص، ج1، ص34.

[8]-أبي القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: دامازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، (1406هـ-1986م)، ص96.

[9]- لم اهتد إلى الحديث في المصادر المتخصصة.

[10]-لأبي الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، دار الفكر العربي، (د.ت)، ص23.

[11]-ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: د. مصطفى الشويمي، مؤسسة، أ.بدران للطباعة والنشر، بيروت (1383هـ-1964م)، ص66.

[12]-عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد ديّاب، ط1، شركة الطباعة العربية السعودية، 1986، ص6.

[13]-مراتب النحويين، ص23.

[14]-ابن خلدون، المقدمة، (د.ط)، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ص603.

[15]-انظر : الإيضاح في علل النحو، ص 96.

[16]-المقدمة، ص604.

[17]-انظر: الإيضاح في علل النحو 96، والخصائص، ج3، ص246، والصاحبي في فقه اللغة، ص66. وانظر: تخريج الحديث في كتاب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1413هـ-1993م)، ج1، ص607.

[18]-عبد القاهر، الجرجاني دلائل الإعجاز، صحح أصله: الإمام الشيخ محمد عبده ووقف على تصحيح طبعه وتعليق حواشيه: الشيخ محمد رشيد رضا، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص27،23.

[19]-الإيضاح في علل النحو، ص96.

[20]-المقدمة، ص603.

[21]-السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ط4، دار المعرفة، بيروت، (1398هـ-1978م)، ج2، ص231.

[22]-الإتقان في علوم القران، ج1، ص190.

[23]-ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1407هـ-1987م)، ج1، ص9.

[24]-أبي البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، مطبعة المدني، القاهرة، 1967، ص8.

[25]-الإيضاح في علل النحو، ص96.

[26]-لأنّ معنى العبارة يعزى بنص مقارب إلى أبي بكر الصديق ﷺ إذ قال: «لأن أقرأ فاسقط أحبّ إلي من أقرأ فألحن» انظر: مراتب النحويين، ص23.

[27]-تأويل مشكل القرآن، ص14-15.

[28]-دلائل الإعجاز، ص23، 24.

[29]-الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1967، ج1، 318.

[30]-لابن الجزري، النشر في القراءات العشر تصحيح ومراجعة محمد الضباع، (د.ط)، منشورات، دار الفكر (د.ت)، ج1، ص9.

[31]-النشر في القراءات العشر، ج1، ص9، 10.

[32]-السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (1418هـ-1998م)، ص24.

[33]-حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تصحيح وطبع: محمد شرف الدين بالتقا ورفعت بيلكة الكليبين، (د.ط)، وكالة المعارف،استانبول، (1362هـ-1943م)، ج2، ص1317.

[34]-طبقات النحويين واللغويين، ص41.

[35]-الإيضاح في علل النحو، ص96.

[36]-مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص9.

[37]-مراتب النحويين، ص23، وقد اورده ابن فارس باللفظ الآتي: «أنا أفصح العرب ميد أني من قريش، ونشأت في بني سعد». انظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص66. وهذا الحديث لم أجد له ذكرا أو سندا في المصادر المتخصصة.

[38]-سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، دار الفكر، مطبعة جامعة دمشق، (1383هـ-1964م)، ص46.

[39]-الصاحبي في فقه اللغة، ص66.

[40]-الإيضاح في علل النحو، ص96، وانظر تخريج الحديث برقم 1368 في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه: أحمد القلاش، ط4، بيروت، (1403هـ-1985م)، مج1، ص516.

[41]-عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ط1، دار الشروق، بيروت، (1400هـ-1980م)، ص431.

[42]-أبي سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، نشر وتهذيب: فرينس كرنكو، (د.ط)، نشرات المباحث الشرقي، الجزائر، خزانة الكتب العربية، المطبعة الكاثوليكية (1939م ص43

[43]-الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، مطبعة المدني، القاهرة، 1983، ص198. وانظر: أخبار النحويين البصريين، ص43، أما الحديث فقد ذكرته المصادر المتخصصة باللفظ الآتي: قال الرسول ρ : «ما من أصحابي أحد، إلاّ ولو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه، غير أبي عبيدة بن الجراح»، انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري (د.ط)، دار الكتب العربية، بيروت، (د.ت)، ج2،ن ص439.

[44]-من أشهر هذه الكتب: إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري.

[45]-انظر: تخريج هذا الحديث في صحيح البخاري، كتاب المغازي باب: شهود الملائكة بدرا، دار الفكر، (1401هـ-1981م)، مج3، ج5، ص13.

[46]-ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، مكتبة العروبة، القاهرة، (د.ت)، ص121، 122.

[47]-الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، (1403هـ-1985م)، ج1، ص47.

[48]-منها: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، والسبكي وولده، الإبهاج في شرح المنهاج. الرازي، المحصول في علم أصول الفقه. وغيرها...

[49]-الصاحبي في فقه اللغة، ص125.

[50]-المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د.فخر الدين قباوة والستاذ محمد نديم فضال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (1413هـ-1992م)، ص19.

[51]-طبقات النحويين واللغويين، ص75.

[52]-الخصائص، ج3، ص245.

[53]-وهو من شواهد سيبويه. انظر الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، (د.ط)ن مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، (1412هـ-1992م)، ج3، ص48.

[54]-وتتمة الآية [وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ . وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ...] [البقرة، 236].

[55]-مغني اللّبيب، ج1، ص66. وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (د.ط)، دار الكتاب العربي، بيروت، ج3، ص196-197.